نظرا اعني جميعًا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور وبعض والحق ان هذا
البيت ونحو ضرورة أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور واذ كافة
في الاية حال من الكاف في ارسلناك وان التا للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده
ابن مالك بان لحاق التا للمبالغة مقصور على السماع ولا يا في غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة
وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يعقبه
وقول الزمخشري الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا
وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كانت حالا معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك
وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي
ارسل باللام والاكثر تعديته بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع
كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصور
بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا
واجاز البصريون والكسائي والفرا وابن الانباري تقديمه على الفاعل واي فرق بين الحال
والمفعول لان الاقتران بالا يدل على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر
فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت
ضاحكة بك او اسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرا او كان الحال
فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله اولا بحرف غير زايد
من الزايد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل
والمفعول نحو ما جاني راكبا من احد وما رايت راكبا من احد واما مجرورا باضافة بمعنى مضاف
من اطلاق اسم المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق
ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول
فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه
على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير
محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه
في نية الانفصال ولا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في
القسمين ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود وانما
يجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم كاعجبني
وجهها مسفرة وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الها
المضاف اليه وهو الها والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو اتبع ملة

ابراهيم

ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا
ما فيهم من غل ويا كل اخاه ميتا واتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال
كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم
المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل النصب في الحال ونحو اعجبني انطلاقك منفردا
فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب
والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه
شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على
المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف
عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزيه فلا تحيفا وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة
لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا
اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف
مصدرا او صفة فالقاعدة مستوفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشي واحد واذا كان المضاف
جزءا من المضاف اليه او كجزيه فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف
كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك
فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة ونحو ذلك لم تجز
قال ابن مالك بالخلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي
نختار ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سوا
كان المضاف اليه جزوه او كجزيه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
واما ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل
ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع انتهى بمعناه الحالة
الثالثة من الحالات الثلاث ان يتقدم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها
محصورا فيه نحو ما جا راكبا الا زيد وفيه البحث السابق فصل والحال مع عاملها
ثلاث حالات ايضا احدها وهي الاصل انه يجوز فيها ان تتاخر عنه كجا زيد راكبا وان
تتقدم عليه كراكبا جا زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا ومتصرفه
يكون بتنقله في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقا فالماضي
كجا زيد راكبا والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل
المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهي علامات التانيث
والتثنية والجمع وسوا في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا
فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جا زيد راكبا في المثال الاول وفي
مسرعا في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني ان تقدمهما على جا وعلى منطلق فتقول راكبا

Copyright ... University